جيران النبع عطشى.. ومطالبات بخطوط معفية من التقنين الكهربائي للمحطات وبشكل فوري

شكاوى من تعامل موظفي المياه لصالح تجار الصهاريج... ومدير المياه السبب الكهرباء

اللاذقية - عبير سمير محمود

مع اشتداد الصيف تشتد أزمة مياه الشرب في محافظة اللاذقية مدينة وريفاً على حد سواء، فليس من المبالغة إذا قلنا إن معظم قرى وأحياء ومناطق المحافظة تشكو العطش لعدم وصول المياه إليها إلا ما ندر وفق شكاوى المواطنين.

من جبلة إلى القرداحة حتى الحفة وأحياء اللاذقية، شكاوى بالجملة لقطع المياه أياماً متواصلة من دون أن ترد إلى المنزل السكنية التي تعتمد منذ شهرين على مياه الصهاريج، حسب ما ذكر أهالي عدد من مناطق المحافظة.

عدد من أهالي جبلة وريفها، يطالبون بإنقاذ الريف العطش، متسائلين بسخرية: أيعقل أن تعطش منطقة كاملة لا تبعد عن نبع السن إلا ١٥ كيلو متراً فقط! من يصدق أن جار النبع عطشان؟

من أحياء مدينة جبلة كالعمارة والتضامن وضاحيتي المجد والأسد، والجبيبات إلى الريف الجبلاوي في بيت ياشوط وحرف المسيترة وكفردبيل وبشيلي وحلبكو وعين الشرقية وباقي القرى من دون استثناء جميعها تعاني نقصاً كبيراً في مياه الشرب وانقطاعات متكررة تصل لعدة أيام متواصلة.

وذكر أحد المواطنين أن مؤسسة مياه الشرب وبحجة انقطاع الكهرباء قامت بتقسيم المدينة إلى قطاعين شمالي وجنوبي لضخ المياه بالتناوب يوماً بيوم، مبيناً أن البرنامج لم يطبق كما تم الترويج له، ولا تزال مناطق المدينة من دون مياه كافية للشرب وتعتمد على الصهاريج.

وفي ناحية المزيرعة، وصلت «الوطن» شكوى من أهالي قرية طرجانو بعدم وصول المياه مطلقاً علماً أن محطة دبقة محاذية لخط الجر للقرية، إضافة لشكوى من أهالي قرية ياسنس، تشير إلى وجود حلقة مفقودة بين خزان مياه قرية برياس الذي يتغذى من محطة دبقة، وعند امتلائه يتم تحويل المياه إلى ياسنس إلا أنها لا تصل منذ شهرين إلى منازل القرية، والسؤال كما جاء في الشكوى: أين تذهب هذه المياه وحرمان مئات المواطنين منها في القرية المذكورة ليشتروا مياه الصهاريج بمبالغ تصل إلى ٢٥ ألف ليرة، وفقاً لأصحاب الشكوى.

لا تختلف الحال عند معظم قرى الحفة وصلنفة والقرداحة، فجميعها تعاني شحاً في المياه تصل في بعض الأحيان إلى أسبوع كامل، ما ينشط عمل صهاريج المياه التي تستغل الوضع وتبيع المواطنين بأرقام تحددها حسب استغلال الحاجة، ليتساءل مواطنون عن سبب قطع المياه كل عام بأشهر الصيف لتتم تغذية أصحاب الصهاريج وفتح باب رزقهم على حساب حرمان المواطن من حقه المائي، وفقاً لقولهم.

إلى مدينة اللاذقية، إذ تعتبر الشكاوى موحدة تختلف باسم الأحياء فقط، من الصليبة إلى العوينة والشيخ ضاهر ومارتقلا والقوتلي وشارع الجمهورية واوتستراد الثورة وسكن الشباب والدعتور وبسنادا وضاحية تشرين وبساتين الريحان وقنينص والطابيات إلى أطراف المدينة في كرسانا والقنجرة وسقوبين وسنجوان، جميعها تعاني العطش ونقص المياه إلى حد كبير، ويقول مواطنون إن المياه باتت حلماً والحجة تقنين الكهرباء، والسؤال هنا: لمَ لا يتم التنسيق بين المديريتين؟ هل تحولنا إلى «ضرابير» على حسابنا؟ أين توجيهات المحافظة؟ وأين خلية المياه التي تم تشكيلها لإيصال المياه بصهاريج مجانية أم إن هذه الصهاريج لناس وناس؟

مدير مياه الشرب في اللاذقية طارق إسماعيل أكد لـ«الوطن»، أن العمل مستمر لتحسين الواقع المائي في المحافظة، مشيراً إلى أن وضع مياه مدينة اللاذقية تحت السيطرة بالكامل.

ولفت إلى العمل على مشاريع كبيرة على مستوى مدينة اللاذقية، ومنها مشروع مهم جداً بموجب عقد لاستجرار مياه ١٦ تشرين للمدينة، مبيناً أنه خلال شهر سيبدأ تنفيذ المشروع الذي سيدعم الوارد المائي بـ٨٥ ألف م٣ يومياً، إضافة لمشروع -تابع للموارد المائية -محطة تصفية بحيرة السن بواقع ٧٠ ألف م٣ يومياً، لافتاً إلى أهمية المشروعين بدعم مياه المدينة بحوالي ١٥٥ ألف م٣ يومياً. وأضاف: إن كميات الضخ اليومية إلى مدينة اللاذقية نحو ٣٢٠ ألف م٣ يومياً وجراء ضعف الكهرباء حالياً تتراوح المياه الواردة إلى المدينة بين ٣٠٠ – ٣٠٥ آلاف م٣ بنقص ١٥ ألف م٣ عن حاجة المحافظة يومياً.

وعن واقع مياه جبلة، بيّن إسماعيل أن معظم أهالي مدينة جبلة يحصلون على المياه بشكل كامل، قائلاً إن الوضع المائي يتحسن مع استقرار الكهرباء، وتم تقسيم المدينة إلى قطاعين شمالي وجنوبي بسبب واقع التغذية الكهربائية، ومنها محطة ديرين على محور البودي، إضافة لوضع مضخات على محطة الثورة في المحور نفسه ويغذي حرف المسيترة، مع وضع ديزل لبئر السنيبلة التي تغذي السنيبلة وعين الحيات والقرى المجاورة لها، ولفت إلى أنه منذ عشرة أيام تم التنسيق مع الكهرباء لإعفاء محور غنيري من التقنين الكهربائي.

وفيما يخص محور منطقة القرداحة، قال إنه سيتم عزل محطة سلورين عن التقنين الكهربائي، مبيناً أن المحطة على محور القرداحة بئي عيسى ورويسة البساتنة، وتغذي القرى المحيطة حتى بديرون والسرفقية وكامل محيطها، ما يدعم الوارد المائي فيها بشكل عام.

وإلى محور منطقة الحفة صلنفة، أوضح أن المحور يتغذى مائياً من مياه جورين في محافظة حماة، بواقع ١٤ ألف م٣ يومياً، إلا أن تدمير العصابات المسلحة للخط الكهربائي بالكامل سبب تراجعاً في الوارد المائي بمقدار النصف بسبب تحول المحور إلى التغذية الكهربائية عن طريق محور تلا، وأضاف: إن المؤسسة حالياً بصدد توقيع عقد مع كهرباء حماة لإعادة تمديد ودعم الخط من حماة لتعود الكميات المائية إلى ١٤ ألف م٣ يومياً.

وفي قطاع بللوران، شدد إسماعيل على العمل لتفادي الجفاف مع بدء تراجع منسوب الآبار الارتشاحية التي تتغذى من سدود بللوران و١٦ تشرين وانخفاض نسبة المياه فيها نتيجة الجفاف، مشيراً إلى أن الخطوة التالية هي حفر آبار في السرسكية لدعم المنطقة بالكامل.

وعلى مستوى حفر الآبار، بيّن إسماعيل أن المؤسسة حفرت ٣ آبار في جبلة – الفوار، وهي قيد الاستثمار بقدرة جيدة جداً ٢٠٠ م بالساعة، ما ينعكس على مدينة جبلة بشكل كبير، إضافة لحفر ٣ آبار في الجوبة الذي يعاني محورها عطشاً شديداً وستدخل الآبار بالاستثمار قريباً، مع حفر بئر في الدالية وأخرى في حبيت لتدخل الخدمة خلال شهر فتروي قطاعاً كبيراً باتجاه المزيرعة ومحيط حبيت بالكامل. في حين ذكر أنه يتم تزويد الآبار في المران والمتن بالطاقة الشمسية لإخراجها عن المنظومة الكهربائية بالكامل ويتغير الواقع المائي جذرياً في المحور بالكامل.

وعن آبار المدينة، لفت إلى العمل على ربط كل الآبار الموجودة في المدينة بخزانات المدينة لتكون داعمة لها في حال الطوارئ. ونوه إلى الكشف عن ينابيع عينين ما تسمى ينابيع الأمل في محور الجوبة، وهي عين مبشرة جداً وغزارتها عالية، لافتاً إلى انتهاء الدراسة لتدخل الخدمة خلال عام، وتغذي منطقة كبيرة تصل حتى ٣٠ قرية في ريف القرداحة وريف جبلة والمناطق الجبلية فيها.

وقال: إن كل هذه الإجراءات لا يلمسها المواطن في حال كان وضع الكهرباء سيئاً، مبيناً أن ضخ المياه يتم من المحطات ولكن لا يوجد تيار لتصل المياه إلى منازل بالشكل الصحيح، ما ينعكس سلباً على عملنا وعلى الأهالي بالوقت نفسه، قائلاً: إن هناك أنباء عن تحسن الواقع الكهربائي خلال اليومين المقبلين وبالتالي سيكون له أثر إيجابي على تحسن الواقع المائي.

وحول اتهامات بعض المواطنين لاستغلال أصحاب الصهاريج بالتعاون مع موظفين من المياه، شدد إسماعيل على متابعة أي شكوى ترد إلى المؤسسة وقال: لم تردنا أي شكوى بهذا الخصوص، ونؤكد أنه من مواقعنا لا يباع أي متر من الماء ونطالب كل مواطن لديه معلومة دقيقة عن شخص يزود الأهالي بمياه من المؤسسة أو يتعامل مع أصحاب صهاريج أن يقدم لنا معلومات بكتاب من دون التعريف عن نفسه إن أراد، لنتابع الموضوع ونتحرك بشكل فوري.

التموين تدخل على تسعير برميل مياه الشرب بالسويداء

السويداء -عبير صيموعة

خلقت أزمة تامين مياه الشرب الخانقة التي تعاني منها معظم أحياء مدينة وقرى وبلدات محافظة السويداء واقعاً استغلالياً وابتزازياً واضحاً من قبل أصحاب الصهاريج الخاصة الناقلة للمياه مستغلين حاجة الأهالي لمياه الشرب جراء تعطل عدد كبير من الآبار مع ترافقه بانخفاض ساعات الضخ جراء تردي واقع التيار الكهربائي في المحافظة شأنه شأن باقي المحافظات.

وأكد الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» أن الأسعار التي يتم تقاضيها من قبل السائقين لقاء نقلة المياه الواحدة مرتفعة جداً وتبدأ من ٢٠ ألفاً وصولاً إلى ٣٠ ألف ليرة لنقلة المياه الواحدة التي لا تتجاوز سعتها ٢٠ برميلاً في حين تراوحت أسعار النقلة الواحدة سعة ٨٠ برميلاً بين ٨٠ و٩٠ ألف ليرة.

وأوضحوا أن تأمين مياه الشرب بات يحتاج إلى رصد مبالغ شهرية شأنه شأن باقي الاحتياجات المعيشية الأمر الذي شكل عبئاً مادياً ودفع بعدد من الأسر لتقاسم ثمن النقلة فيما بينهم.

وطالبوا مؤسسة مياه السويداء بضرورة الإسراع بإصلاح الآبار المتعطلة على ساحة المحافظة وتحديد أسعار نقلات المياه من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفق المسافة الكيلو مترية وعدم إبقائهم تحت رحمة ابتزاز واستغلال أصحاب الصهاريج الخاصة.

بدوره رئيس دائرة حماية المستهلك بالسويداء جهاد طربية أوضح لـ«الوطن» أنه بسبب الشكاوى المتكررة على أسعار نقلات المياه المرتفعة تعمل دائرة الأسعار لدى المديرية على تحديد أسعار نقلات المياه حسب المسافة الكيلومترية وكل من يخالف التسعيرة سيتم تنظيم الضبط اللازم بحقه.

مبقرة زاهد.. مهجع مؤقت لبكاكير مستوردة.. وشركة إيرانية لم تباشر رغم توقيع العقد منذ خمس سنوات

طرطوس - ريا أحمد

بيّن مدير مبقرة زاهد في سهل عكار جنوب محافظة طرطوس سلامي سلامي أنه منذ ثلاث سنوات تحولت المبقرة إلى مهجع مؤقت لاستقبال البكاكير المستوردة ووقف العمل بالإنتاج الحيواني على الرغم من أنها كانت رافداً حقيقياً لمشتقات الألبان والبكاكير للمنطقة والمحافظة نظراً لمساحتها الواسعة والبالغة ٢٧٠٠ دونم وهي مجهزة بأفضل تقنيات التربية والحلب.

وأضاف: ولكن نظراً لمساحتها الكبيرة ارتأت المؤسسة العامة أن تحولها إلى مهجع مؤقت، وعليه تم استثمار أرضها الواسعة والبالغة ٢٠٠٠ دونم لزراعة المحاصيل العلفية حيث أنتجت هذا العام ٢٢٠٠ طن علف و١٥٠ طن حبوب توزع بالكامل على مبالغ المؤسسة بكلفة مقبولة وبهامش ربح بسيط ولكنه يشكل مردوداً جيداً للمبقرة.

ومن المعلوم أن المحافظة حاولت استثمار أجزاء منها لمشاريع جرحى الجيش سواء لرعي قطعانهم أو المشكلة الأخرى تتعلق بالاتفاقية الموقعة مع الجانب الإيراني لاستثمار المبقرة، وعن سبب تأخر استثمار المبقرة من الجانب الإيراني لفت سلامي إلى أن المؤسسة وقعت الاتفاقية والأمر متروك للجانب الإيراني للمباشرة ولا توجد أي إشكاليات بالعقد ولكن الشركة المستثمرة لم تباشر بعد على الرغم من مرور ٥ سنوات.

وعن صعوبات العمل الحالية أشار سلامي إلى وجود مشكلة بالآليات القديمة وأقنية الري المهترئة وهو ما تعمل عليه الإدارة لإصلاحه. إضافة إلى أن العمال يطالبون بشمولهم بالأعمال المجهدة لكونهم يعملون ضمن مساحة شاسعة في البرد والحر لإنتاج الأعلاف وحصدها وتوضيبها.

حمص سوقت أكثر من ٣٢ ألف طن من القمح و٢٢٧ طناً من الشعير

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير الزراعة في حمص محمد نزيه الرفاعي لـ«الوطن» أن كميات القمح المسلمة لفرع مؤسسة الحبوب بحمص وفرع مؤسسة إكثار البذار لهذا الموسم بلغت ما يزيد على ٣٣,١٤٥ ألف طن، وبلغت المساحة المحصودة بالقمح البعل أكثر من ٢٢,٨ ألف هكتاراً، والمساحات المحصودة بالقمح المروي نحو ١٧,٢ ألف هكتاراً.

وأشار إلى أن الكميات المسلمة من محصول الشعير إلى فرع مؤسسة إكثار البذار وصلت إلى ما يزيد على ٣٢٧ طناً، وأن المساحة المحصودة بالشعير المروي بلغت ٣٦١ هكتاراً، والمساحة المحصودة بالشعير البعل أكثر من ٩٤٨١ هكتاراً.

ولفت الرفاعي إلى أن المساحات التي تم حصادها وتسويقها من الفلاحين بالنسبة لمحصول الفول الحب البعل كانت ٣٥٧ هكتاراً والفول المروي ٤٥٩ هكتاراً، أما العدس البعل فقد بلغت المساحة المحصودة منه ١٤٢,٥ هكتاراً، والبازيلاء المروية ٥٣٠ هكتاراً إضافة إلى أكثر من ١٦٩١ هكتاراً تمت زراعتها بالحمص.

من جانبه أكد مدير فرع مؤسسة إكثار البذار في حمص أحمد يوسف الأحمد لـ«الوطن» أن الفرع أنهى عمليات استلام محصول القمح من المزارعين المتعاقدين معه في مركز استلام واحد في المحافظة بمقر الفرع القديم بالدار الكبيرة، لافتاً إلى أن الأسعار المشجعة وآلية التعامل المميزة كان لها الفضل الأكبر في تنفيذ الخطة.

وأشار إلى أنه تم استلام ٣١٠٠ طن من بذار القمح و٣٢٥ طناً من بذار الشعير، مشيراً إلى أنه تم تحويل مبلغ ٣ مليارات و٧٥٠ مليون ليرة إلى المصارف الزراعية في حمص والقصير والرستن لتسليم أثمان المحاصيل للفلاحين بشكل فوري.

وأكد الأحمد أنه وفور البدء بعمليات الاستلام تمت المباشرة بتشغيل مركز الغربلة بهدف غربلة البذار وتعقيمها وتجهيزها للموسم المقبل، كاشفاً عن أن الكميات المغربلة وصلت إلى ١٧٥٠طناً حتى تاريخه، مشيراً إلى أن هذه الكميات باتت حالياً جاهزة وموضوعة في مستودعات المؤسسة استعداداً لتوزيعها وبيعها للمزارعين للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وفق التنظيم الزراعي الصادر عن مديرية الزراعة.

الحرارة تنعش تجارة الثلج

الرقابة الصحية: عدد المعامل غير المرخصة غير معروف.. والتموين: ضبطنا ١٥ مخالفاً

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون بحماة لـ«الوطن» أن تجارة قوالب الثلج أمست مزدهرة في هذه الأيام، رغم انحسار موجة الحرارة العالية، والقالب الذي كان يباع بنحو ٥٠٠ ليرة صار اليوم بـ٤ آلاف!

وأوضح المواطنون أن العديد من أصحاب معامل تصنيع قوالب الثلج، المرخصة وغير المرخصة استغلوا أزمة الكهرباء وعدم قدرة البرادات على التبريد لطول ساعات التقنين، أبشع استغلال، وفرضوا أسعارهم حسب رغبتهم ومزاجهم، بغياب الجهات الرقابية التي لا تعير هذا الموضوع أدنى اهتمام، لكون المخالفات به ليست من المخالفات الجسيمة.

ولفت بعضهم إلى أن المعامل المنتشرة بالمنطقة الصناعية، كانت تبيع القوالب لسائقي شاحنات مكتب نقل البضائع القريب منها، بأقل من ٥٠٠ ليرة ، ولكنها اليوم صارت تبيعها للمواطنين والمطاعم، بسعر ٤ آلاف ليرة للقالب، وأحياناً ٥ آلاف ليرة، إذا كان الطلب شديداً.

وأشار مواطنون آخرون إلى أنهم يضطرون لشراء قوالب الثلج، وبأي سعر كان لاستخدامه بحفظ مواد مؤونتهم قبل تلفها نهائياً!

وبيَّن عدد من أصحاب المقاهي والكافتريات والمطاعم بحماة أن لا غنى لهم عن شراء قوالب الثلج، فبراداتهم لا تبرد نتيجة تقنين الكهربائي الطويل، ولا حفظ لموادهم من دون ثلج وخصوصاً اللحوم المبردة التي صارت تبيعها للمواطنين والمطاعم، بسعر ٤ آلاف ليرة للقالب، وأحياناً ٥ آلاف ليرة، إذا كان الطلب شديداً.

وأوضح آخرون أن هذا الحال جعل العديد من أصحاب معامل صناعة الثلج، فيبيعون قوالبهم لمن يدفع أكثر، ولم يعودوا يقبلون بهامش ربح معقول!

وقال بعضهم: إن تجارة قوالب الثلج «داشرة»، فهي بعيدة عن أعين الرقابة التموينية، وخارج دائرة اهتمامها.

رئيس دائرة الرقابة الصحية بمجلس مدينة حماة الدكتور محمود عبيسي، بيَّن لـ«الوطن» أن معامل الثلج المرخصة بحماة هي ٣ فقط، وتقع ضمن مسالخ الفروج لكون إنتاجها من الثلج ضرورياً لعملها في صناعة الفروج وتبريده، وما يزيد على حاجتها يبيعه أصحابها.

وأوضح أن عدد المعامل غير المرخصة غير معروف، وقد أمست تجارة الثلج بهذه الظروف نشطة، وصار القالب يباع بـ٥ آلاف ليرة وكان بـ٦٠٠ ليرة.

ولفت عبيسي إلى أن الطلب على الثلج زاد كثيراً خلال هذه الأيام، من أصحاب محال بيع الفروج واللحوم، والمطاعم وغيرها، كي لا تفسد موادها، وهو ما رفع سعر قالب الثلج إلى مستوى غير مسبوق بتاريخه!

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود ورداً على أسئلة «الوطن»، بيَّن أن تجارة الثلج ليست خارج اهتمام حماية المستهلك، بل اهتمت لأمرها مع اشتداد الطلب على قوالب الثلج قريباً، وأوضح أن الدوريات نفذت يوم أمس ١٥ ضبطاً، بحق أصحاب بيع قوالب ومكعبات الثلج، لعدم تقديمهم بيانات كلفة، وعدم إعلانهم عن الأسعار، وعدم حيازة فواتير.

ولفت إلى أن المديرية تنتمى على المواطنين عندما يتعرضون للغش، تقديم شكوى، ليصار إلى معالجتها فوراً حسب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الذي نص على عقوبات مشددة بحق المخالفين.

> القالب يباع بـ٥ آلاف ليرة بعد أن كان ٦٠٠ ليرة

في هذه الأيام الحارة، وخالفت المخالفين.

وأوضح أن الدوريات نفذت يوم أمس ١٥ ضبطاً، بحق أصحاب بيع قوالب ومكعبات الثلج، لعدم تقديمهم بيانات كلفة، وعدم إعلانهم عن الأسعار، وعدم حيازة فواتير.

ولفت إلى أن المديرية تنتمى على المواطنين عندما يتعرضون للغش، تقديم شكوى، ليصار إلى معالجتها فوراً حسب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الذي نص على عقوبات مشددة بحق المخالفين.